الأنباء
الاثنين 5 يناير 2015

سأل العيسى عن سبب سحب مشاريع هيئة التطبيقي من إدارة التخطيط والمتابعة

عبدالصمد يشيد بتوجه الحكومة لتعديل قرار رفع أسعار الديزل والكيروسين لتصبح وفق السعر العالمي للنفط

أشاد النائب عدنان عبدالصمد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي بتوجه الحكومة نحو تعديل قرار رفع أسعار الديزل والكيروسين بحيث تصبح وفق السعر العالمي أو 170 فلسا أيهما أقل أخذا بتوصيات لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها مع ممثلي وزارة المالية بصدد مناقشة الاطار العام لميزانية السنة المالية 2015 ـ 2016.

عدنان عبدالصمد

حيث اوضح النائب عبدالصمد أن اللجنة قد أوصت وزارة المالية بربط اسعار الديزل والكيروسين بالاسعار العالمية بدلا من تحرير الاسعار بشكل مطلق وهو 170 فلسا طبقا لقرار مجلس الوزراء، بصرف النظر عن الاسعار العالمية لتلك المنتجات، حيث سيترتب على تحديد الاسعار بمبلغ 170 فلسا في الوقت الذي تنخفض فيه الاسعار العالمية عن هذا السعر، قيام المواطنين بدعم اسعار تلك المنتجات، بدلا من قيام الحكومة بهذا الدعم. موضحا ان المواطنين الآن يدفعون اكثر من التكلفة ولا بد من تخفيض السعر على جميع الشرائح.

وأضاف عبدالصمد انه عند ارتفاع اسعار النفط بالنسبة لارتفاع اسعار النفط سابقا فوق 100 دولار يعتبر سعر الديزل مدعوما للمواطن والآن بعد انخفاض سعر النفط فـ170 هذه اكبر من تكلفتها على الحكومة.

واشار الى انه الآن الحكومة تأخذ من المواطنين اكبر من التكلفة وبالتالي يجب ان تنزل الى التكلفة على حسب السعر العالمي للنفط.

من جهة اخرى وجه النائب عدنان عبدالصمد سؤالا لوزير التربية والتعليم العالي د.بدر العيسى قال في مقدمته: نمى الى علمنا وجود تداخل في المهام والاختصاصات الموكلة الى ادارة التخطيط والمتابعة في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، حيث تم سحب بعض المشاريع التي تقع ضمن اختصاصات هذه الادارة واسنادها الى جهة اخرى خارج القطاع المختص بتصميم المشاريع واعداد العقود، وطالب افادته بما يلي مشفوعا بالمستندات اللازمة:

بيان سبب سحب مشروع ادارة تصميم مشاريع الهيئة من ادارة التخطيط والمتابعة (قسم تصميم المشاريع واعداد العقود)، وهل قام مدير ادارة التخطيط والمتابعة بمخاطبة النائب لتزويده بمبررات سحب المشروع؟ يرجى تزويدي بتلك المخاطبات وردود الادارة عليها.

ما الجهة التي قامت بتقييم هذا المشروع واسماء الذين قاموا بالتقييم وهل سبق لهم التقييم سابقا وما المشاريع التي قاموا بتقييمها حتى الآن؟

استفسر من المدعج عما إذا كانت هناك دراسة مسبقة لرفع الدعم

لاري يسأل وزيري المالية والنفط عن تكلفة إنتاج الديزل والكيروسين والبنزين ومقدار الوفر المتوقع في الميزانية

وجه مراقب مجلس الامة النائب أحمد لاري سؤالا لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير التجارة د.عبدالمحسن المدعج قال في مقدمته: تم رفع دعم الدولة للديزل والكيروسين من 2015/1/1، ونتج عن ذلك انعكاسات واضحة على المواطنين خصوصا في قطاع البناء والمخابز اليدوية التي تعتمد على الكيروسين وغيرها من السلع والخدمات، وسأل لاري عما يلي:

احمد لاري

1 ـ هل تم رفع الدعم عن الديزل والكيروسين وفق دراسة مسبقة؟ اذا كانت الاجابة بالايجاب يرجى تزويدي بنسخة من هذه الدراسة.

2 ـ ما أنواع المصانع والشركات وغيرها المستثناة من رفع الدعم؟ وما تأثير القرار على اسعار المنتجات من تلك المصانع والشركات؟

3 ـ ما انعكاس القرار (رفع الدعم عن الديزل والكيروسين) على ارتفاع تكلفة البناء على المواطنين اصحاب القسائم؟

ووجه سؤالا آخر لوزير المالية أنس الصالح عن مقدار الوفر المتوقع في ميزانية 2016/2015 نتيجة رفع الدعم عن الديزل والكيروسين، وقيمة المبالغ التي تم صرفها على دعم الديزل والكيروسين في السنة المالية 2014/2013.

كما وجه سؤالا ثالثا لوزير النفط ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة د.علي العمير حول تكلفة انتاج الديزل والكيروسين والبنزين، وسعر بيع الديزل والكيروسين والبنزين في السوق المحلي، والسعر المدعوم لبيع الديزل والكيروسين والبنزين.

5 نواب: تجريم تربية الحيوانات المفترسة: 20 ألف دينار غرامة والسجن 6 أشهر للمخالفين

تقدم أعضاء مجلس الأمة النواب كامل محمد العوضي وعدنان سيد عبدالصمد وأحمد سليمان القضيبي ود.أحمد عبدالله مطيع العازمي وراكان يوسف النصف باقتراح بقانون بشأن تجريم اقتناء أو بيع أو شراء أو الإعلان بخصوص الحيوانات المفترسة.

د. احمد مطيع

راكان النصف

احمد القضيبي

وقد نصت المادة الأولى من القانون على اعتبار اقتناء أو بيع أو شراء أو أي تعامل آخر بخصوص الحيوانات المفترسة بغرامة وقدرها عشرون ألف دينار كويتي أو عقوبة السجن لمدة ستة أشهر أو بكلتا العقوبتين.

فيما استثنت المادة الثالثة من هذا القانون كل فرد أو جهة حاصلة على ترخيص حصري من الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لأغراض السيرك أو حدائق الحيوان المرخصة وما شابهها.

وفي هذا الصدد، قال النائب كامل العوضي في تصريح صحافي إنه بعد أن انتشرت في الآونة الأخيرة ظاهرة اقتناء الحيوانات المفترسة وبيعها وشرائها والاعلان عنها في وسائل التواصل الاجتماعي دون اي رقابة من قبل السلطات، حتى باتت هذه الظاهرة مثل الموضة الجديدة او الهواية الخاصة، وبعد ان حدثت حادثة نهش حيوان مفترس لخادمة فلبينية في بطنها ويدها وتسبب ذلك في مقتلها، وقد سبقتها حوادث مماثلة من هروب لهذه الحيوانات، توجب اصدار قانون يحمي الناس من خطر هذه الحيوانات التي يمكن ان تخرج عن السيطرة او تهرب من اصحابها في أي وقت ومهما كان الحرص موجودا.

كما بين العوضي أن استثناء الأفراد أو الجهات التي تحصل على ترخيص حصري في الهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية لأغراض السيرك أو حدائق الحيوان المرخصة وما شابهها، يأتي لأن الحيوانات المفترسة لأغراض السيرك أو حدائق الحيوان المرخصة وما شابهها من عقوبات هذا القانون يضع مسؤولية حماية الناس من خطر هذه الحيوانات في أيدي مختصين مؤهلين للتعامل مع هذه الحيوانات وفي مناسبات محددة وليس في أي وقت ومن قبل أي شخص.

فيما أكد النائب عدنان عبدالصمد أن هذه السلوكيات تمثل خطرا مباشرا على الناس في الشوارع والمتاجر والأسواق أو حتى البيوت، باعتبار ان هذه الحيوانات تعيش وسط مناطق مأهولة من جواخير ومزارع ومخيمات ومناطق سكنية عادية، معتبرا أن هذا الخطر أكبر من خطر السلاح لأن السلاح في حالة فقدانه أو ضياعه أو سرقته لا يمكنه احداث ضرر من تلقاء نفسه إلا اذا استخدمه الإنسان.

فيما قال النائب أحمد القضيبي ان دور القانون هو تنظيم التعامل بين الافراد وحماية الاشخاص جميعهم من التعرض للمخاطر وحماية أمنهم وسلامتهم، مؤكدا أن هذا القانون كان يجب أن يقر سابقا حتى نتلافى الحوادث التي حدثت مؤخرا وآخرها مصرع الخادمة الفلبينية متأثرا بجراحها عقب نهشها من قبل أسد تمت تربيته في سكن خاص، وقد سمعنا قبلها عن فرار العديد من الحيوانات المفترسة والذي عرض حياة المواطنين وأمنهم للخطر.

وأضاف النائب راكان النصف أن الموضوع زاد عن الحد المعقول وأصبح البيع والشراء في الحيوانات المفترسة مباشرا وصريحا على مواقع التواصل الاجتماعي وعبر مزادات علنية، ما حتم وجود قانون ينظم هذه العلاقة ويحد من هذه الظاهرة الخطيرة، والتي باتت مثل الهوس لدى العديد من الشباب الكويتي.

عاشور للخالد: ما سياسة وزارة الداخلية في حل قضية البدون؟

وجه النائب صالح عاشور سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد جاء فيه :

ما هي سياسة الوزارة في حل قضية البدون؟ مع تزويدي بنسخة او الدراسة حول هذه القضية ان وجدت، وطالب بتزويده باحصائية يبين فيها عدد البدون في الكويت بصورة اجمالية ومن يحمل منهم احصاء 1965 ومن لا يحمل هذا الاحصاء وكم عدد الذين لهم صلة قرابة بالكويتيين سواء من ناحية الأم او الزوجة او الاعمام او الاخوال.

وسأله عن اجراءات الوزارة وتصورها في حل هذه المشكلة الكبيرة؟ وكم تحتاج من الوقت لحلها؟ وكم اعداد الذين تنطبق عليهم الشروط لمنحهم الجنسية الكويتية، وهل تم احالة اي من البدون الى النيابة العامة بتهمة التزوير او الاقامة بصورة غير قانونية مع تزويده بالاحصائيات ان وجدت؟ وكم الاعداد التي تم مواجهتهم بالمستندات الدالة على جنسياتهم الاصلية وقاموا بتصحيح اوضاعهم؟

وطالب بتزويده بكشف يبين فيه من تم تجنيسها كزوجة كويتي مع بيان جنسيتها السابقة خلال الثلاث سنوات الاخيرة، وهل هناك توجه ودراسات لوقف هذا التجنيس والاكتفاء بأعطائهم اقامة دائمة او جوازات سفر كويتية بدلا من تجنيسهم؟. وقال: ينص قانون الجنسية على جواز تجنيس ابناء الكويتيات من الارامل والمطلقات، فما هو توجه الوزارة حيال هذه الفئة؟ ولماذا توقف تجنيسهم ومتى سوف يتم تجنيس من اكتمل ملفهم؟ مع تزويدي باحصائية بأعداد من تم تجنيسهم من هذه الفئة وجنسياتهم الاصلية؟

صالح عاشور

أكد أن الأساليب التقليدية قد لا تتلاءم مع تطور العالم

الجيران: تطوير المنظومة الأمنية وعي تتطلبه المسؤولية والأمانة

أكد النائب د. عبدالرحمن الجيران ان تطوير المنظومة الأمنية وعي تتطلبه المسؤولية والأمانة.

وقال الجيران في تصريح له ان العالم من حولنا يتغير بوتيرة متسارعة، قد لا تتلائم معها الأساليب التقليدية بصورة شاملة، خاصة في ظل التطور الهائل للجريمة المنظمة والإرهاب مع طفرة التكنولوجيا، الأمر الذي يتطلب من الاجهزة المعنية في الدولة مسايرة ومتابعة جميع المستجدات والإعداد المسبق للاحتمالات ورفع كفاءة القدرات الأمنية، مستدركا بالقول «فالمسألة أكبر من مجرد الامتيازات».

د. عبدالرحمن الجيران

أكد أن قانون "الكويتية" نموذج صارخ للعشوائية التشريعية

الظفيري: نسعى لتطوير الناقل الوطني ودعم حقوق العاملين وتشجيع العمالة الوطنية

أكد النائب د.منصور الظفيري أن قانون تعديل بعض أحكام القانون (2008/6) والقوانين اللاحقة له بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة طبقا لأحكام قانون الشركات التجارية الجديد وتعديلاته هو نموذج صارخ للارتباك التشريعي الذي لم تشهده الكويت من قبل ويتحمل مسؤوليته الحكومات السابقة مع مجلس الأمة في الفصول التشريعية السابقة، فلم يشهد قانون هذا العدد من التعديلات التي قاربت (8) تعديلات في غضون 6 سنوات منذ صدوره في العام 2008 حتى مرسوم الضرورة الذي صدر، لاحقه أكثر من تعديل.

وقال ان كثرة التعديلات على قانون صادر من سنوات قليلة تكشف بجلاء عن الثغرات الكبيرة في هذا التشريع والتي يتم اكتشافها مع تطبيق أحكامه، موضحا أنه من المؤسف أن معاناة «الكويتية» من قانونها وكثرة التعديلات التي طالته تساوي معاناتها من تقادم أسطولها وتسبب هذان الأمران في توقف تطوير الخطوط الجوية الكويتية والنيل من هذا الناقل الوطني وامتد الأمر إلى هضم حقوق العاملين. وقال الظفيري ان الترقيع في قانون «الكويتية» الذي صدر مليء بالثقوب في مجلس 2008 وفي 2012 يدفعنا باستمرار لتقديم تعديلات لمعالجة المثالب التي تنال من حقوق العاملين في الخطوط الجوية الكويتية وتدعم جهود تطوير الناقل الوطني وتحديثه.

وفي هذا الصدد يعتزم د.منصور الظفيري التقدم مع بعض النواب باقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون 2008/6 بهدف الإبقاء على «الكويتية» كناقل وطني وفق الكيان القانوني القائم في شكله الجديد كشركة مساهمة تخضع لقانون الشركات التجارية، فضلا عن دعم الجهود الحكومية التي بدأت مؤخرا في الاهتمام بالمؤسسة بعد إهمال دام عدة عقود منذ انطلاق المؤسسة في 1965، ما تسبب في تراكم ديونها وتقادم أسطولها وارتباك إدارتها.

وقال الظفيري انه يدعم جهود الحكومة في إصلاح تحديث وإطفاء ديون الخطوط الجوية الكويتية من أجل رفع اسم الكويت عاليا وسط أسواق النقل الجوي الدولي، لذلك استهدفت التعديلات التي يعتزم تقديمها مع بعض زملائه النواب المصلحة العليا للبلاد بجعل الطائر الأزرق يحلق في السموات المفتوحة رافعا اسم الكويت واسترداد ثقة المواطنين في ناقلهم الوطني وإشراكهم في ملكيته من خلال الاكتتاب العام في الأسهم، وكذلك ضمان حقوق العاملين الذين عملوا في المؤسسة لسنوات طويلة سواء كانوا من الحاليين أو المتقاعدين من خلال تخصيص نسبة مقبولة من الأسهم ليشتركوا في ملكية الشركة.

وقال الظفيري إن التعديل المقترح لبعض أحكام القانون رقم (6) لسنة 2008 يستهدف إعادة توزيع أسهم الشركة لتكون نسبة (75٪) للجهات الحكومية التي يحددها مجلس الوزراء، بما يصبح للدولة الأغلبية في أسهم الشركة، و(20٪) للاكتتاب العام للكويتيين ونسبة (3٪) يكتتب بها للعاملين الكويتيين المنقولين من المؤسسة إلى الشركة، ونسبة (2٪) للراغبين من الموظفين السابقين الذين انتهت خدمتهم من مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية مع وضع ضوابط للبيع والتنازل عن الأسهم.

د.منصور الظفيري

الوقيت كرّم ضباط الصف المنتدبين من الحرس الوطني

كرم الأمين العام المساعد لشؤون حرس مجلس الأمة بالإنابة العميد خالد الوقيت، ضابطي الصف المنتدبين من الحرس الوطني لأدائهما المتميز أثناء تأدية واجبهما، ونقل الوقيت إلى ضابطي الصف شكر رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على جهودهما التي بذلوها خلال الفترة الماضية.

العميد خالد الوقيت يكرم احد ضباط الصف

.. ويكرم ضابط صف آخر

العميد خالد الوقيت خلال التكريم